

اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا WTO Trade Facilitation Agreement and its Economic repercussions for Developing and Least Developed Countries

خليفة خالدي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)*
د. عقبة عبد اللاوي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)
الحاج العربي منصور، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)

ملخص: تهدف هذه الورقة: أولاً، الوقوف على إمكانية وجود مقارنة جديدة ومختلفة تحملها اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في طريقة تعاملها مع الدول النامية والأقل نموا الأعضاء في المنظمة؛ ثانياً، تقييم الانعكاسات المحتملة المترتبة عن هذه الاتفاقية على اقتصادات هذه الدول. في سبيل تحقيق هذين الهدفين على الترتيب السابق استخدمت الدراسة النهجين التاليين: تحليل محتوى الاتفاقية في ضوء مقارنته بالممارسات والقواعد التي سبق وأرستها المنظمة فيما يتعلق بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، تقييم النتائج التي توصلت إليها عينة من الدراسات التجريبية حول التداعيات الاقتصادية لهذه الاتفاقية. توصلت الدراسة إلى نتيجتين رئيسيتين: أولاً، إن هذه الاتفاقية تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقه للدول النامية والأقل نموا مما يعد خروجاً كبيراً عن الممارسة التقليدية للمنظمة في هذا الشأن؛ ثانياً، إن تدابير تيسير التجارة التي تضطلع بها الاتفاقية لها انعكاسات ايجابية على اقتصادات هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية تيسير التجارة، منظمة التجارة العالمية، الدول النامية والأقل نموا، المعاملة الخاصة والتفضيلية.

تصنيف JEL : F1؛ F5؛ F6

Abstract: This paper aims to: Firstly, to identify the possibility of a new and different approach to the WTO Trade Facilitation Agreement in the way it deals with developing and least developed WTO members; Secondly, to evaluation the repercussions of this TFA on the economies of these countries. In order to achieve these objectives in the previous order, the study used the following two methods: Analyze the content of the TFA in light of its comparison with the practices and rules already established by the Organization with regard to the principle of special and differential treatment, Evaluate the results of a sample of empirical studies on the economic implications of the TFA. The study reached two main findings: Firstly, the TFA carries with it unprecedented new preferential advantages for developing and least developed countries, a major departure from the traditional practice of the WTO in this regard; secondly, the trade facilitation measures undertaken by the TFA have positive repercussions on their economies.

Keywords: Trade Facilitation Agreement, World Trade Organization, Developing and Least Developed Countries, Special and Differential Treatment.

Jel Classification Codes : F1؛ F5؛ F6

I- المقدمة:

مع تنامي تحرير التجارة من خلال خفض التعريفات الجمركية، تحول تركيز صانعي السياسات إلى عوائق أخرى أمام حركة البضائع عبر الحدود؛ لا سيما تلك التي تتسم بطابع إداري ولوجستي، حيث تلعب كل من خدمات النقل وجودة الخدمات اللوجستية وإدارة الموانئ والحدود دوراً متنامياً كمحددات مهمة لتدفقات التجارة الدولية (UNCTAD, 2016)¹، لقد أثبتت إحدى الدراسات على سبيل المثال، أن تكلفة شحن سلعية تتناسب عكسياً مع الزمن اللازم لإتمامها، مما يؤثر على حجم التجارة التي قد تحدث (Creskoff, 2000)²، فكل يوم يتأخر فيه المنتج من مغادرة المصنع قبل اتمام شحنه، يعادل انخفاض في التجارة الدولية بأكثر من 1%، ففي حين يستغرق الأمر 116 يوماً لنقل الحاوية من مصنع في جمهورية إفريقيا الوسطى إلى السفينة في الميناء (بما في ذلك جميع المتطلبات الجمركية والإدارية ومتطلبات الميناء)، لا يستغرق الأمر سوى خمسة أيام في كوبنهاغن (Djankov, and . Pham , 2010)³.

من هذا المنطلق حظيت قضايا إدارة الحدود تحديداً اهتماماً بالغاً لدى منظمات الأعمال التجارية، فالمسائل التي هي من قبيل: عدم الإفراج السريع عن البضائع بمجرد وصولها، عدم التنسيق بين الوكالات الحدودية، تعقيد الإجراءات الشكلية للاستيراد والتصدير والعبور... الخ؛ كانت من بين القضايا التي أشعرت بها هذه المنظمات حكوماتها بغرض التحرك للسعي في محاولة إيجاد آلية دولية لإزالة أو تخفيض هذه العوائق بهدف تقليص زمن انتقال السلع وتسهيل عبورها وبالتالي تخفيض تكاليف عمليات التصدير والاستيراد؛ وسرعان ما تبنت حكومات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مطالبات هذه المنظمات ودفعت بها إلى المنظمة.

تلقت المنظمة هذه الانشغالات وأدرجتها مع قضايا أخرى قريبة منها ضمن ما اصطلح عليه بـ "تيسير التجارة" وبدأت الجهود المستهدفة لإطلاق مناقشات حول هذا الموضوع؛ فخلال المؤتمر الوزاري الأول لأعضاء المنظمة في سنغافورة عام 1996 ورد أول ذكر لهذا الموضوع في خطابات المنظمة، حيث وافقت الدول الأعضاء على تأسيس مجموعات عمل معنية بدراسة أربع قضايا كان من بينها موضوع تيسير التجارة، وخلال شهر يوليو / جويلية 2004 أطلقت المنظمة مفاوضات لإعداد اتفاقية منفردة تختص بموضوع تيسير التجارة وذلك لما لوحظ من نقص في المواد الخامسة والثامنة والعاشر المتعلقة بهذا الموضوع في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات 1994)، و بعد مرور حوالي عقد من الزمن وبتاريخ السابع من كانون الأول / ديسمبر 2013 وبمدينة بالي الإندونيسية رأت هذه الاتفاقية النور، وتعدّ هي الأحدث من بين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي أولى النتائج المتحققة عن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وقد دخلت حيز التنفيذ بعد أن صادق عليها ثلثا الأعضاء يوم الأربعاء 22 شباط / فبراير 2017.

ولأن الدول النامية والأقل نمواً، وفي ضوء خبراتها السابقة في العمل داخل النظام التجاري متعدد الأطراف، طالما أظهرت وأضمرت تدمراً من تحيز هذا النظام ضد مصالحها، تأتي هذه الورقة لتناقش هذه المسألة عبر عنصرين يشكّلان معضلتين حقيقتين للدول النامية في أروقة منظمة التجارة العالمية وهما: المعاملة الخاصة والتفضيلية التي عادة ما تستأثر بها هذه الدول في اتفاقيات المنظمة، والتداعيات الاقتصادية المحتملة لهذه الاتفاقية؛ فهل غيرت هذه المرة، منظمة التجارة العالمية من طبيعة تعاملها مع الدول النامية والأقل نمواً؟ بما معناه؛ هل حملت اتفاقية تيسير التجارة مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقه لهذه الدول؟ وما الانعكاسات الاقتصادية المحتملة التي قد تترتب عن تنفيذ تدابير تيسير التجارة التي تضمنتها بنود هذه الاتفاقية على اقتصادات هذه الدول؟

تساهم هذه الدراسة في الأدبيات النظرية في إغناء الأدب التجاري من خلال إثراء الجدل والنقاش حول مستقبل ومآلات العمل التجاري متعدد الأطراف تحت سقف منظمة التجارة العالمية في ضوء النجاح الذي حققته الاتفاقية في كسر الجمود الذي خيم على جولة الدوحة ردحا من الزمن.

II - تعريف تيسير التجارة:

حسب (Portugal-Perez and Wilson, 2012)⁴ فإن مفهوم تيسير التجارة يتضمن بعدين؛ أحدهما "صلب" يتعلق بالبنية التحتية الملموسة مثل الطرق والموانئ والطرق السريعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وآخر "ناعم" يتعلق بالشفافية وإدارة الجمارك وبيئة الأعمال وغير ذلك من الجوانب المؤسسية غير الملموسة؛ أما (Persson, 2013)⁵ فيعرفها بأنها: تسهيل نقل البضائع عبر الحدود وذلك من خلال جعل الإجراءات التجارية المرهقة على مستوى الحدود أكثر فاعلية؛ في حين لخصه (Zaki, 2014)⁶ في خمس نقاط: (أ) تبسيط إجراءات التجارة والوثائق، (ب) مواءمة الممارسات والقواعد التجارية، (ج) مزيد من الشفافية في المعلومات والإجراءات الخاصة بالتدفقات الدولية، (د) اللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة لتعزيز التجارة الدولية، و (هـ) المزيد من وسائل الدفع المضمونة للتجارة الدولية (أكثر موثوقية وأسرع)؛ أما منظمة التجارة العالمية، فتعرفه بأنه: "تيسير وتنسيق إجراءات التجارة الدولية"، ويقصد بالإجراءات التجارية "الأنشطة والممارسات والتصرفات الشكلية أو الرسمية التي يتم اتخاذها في جمع البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية وعرضها والتبليغ عنها ومعالجتها"⁷.

III - اتفاقية تيسير التجارة: المعاملة الخاصة والتفضيلية

تشمل اتفاقية تيسير التجارة مجموعة من الأحكام الهادفة إلى تذليل الصعوبات الإدارية التي تعوق حركة المبادلات التجارية الدولية، من خلال تخفيف وتبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير والاستيراد والعبور، وتتألف بشكل عام من 24 مادة مصنفة في ثلاث مجموعات. يتكون القسم الأول من حوالي 40 تدبيراً منصوحاً عليه في المواد من 1 إلى 12 المتضمنة للالتزامات التي سيتعين على الحكومات تنفيذها والساعية بصورة واضحة لضبط وتقنين الإجراءات الجمركية للدول الأعضاء أثناء عملية الاستيراد والتصدير؛ أما القسم الثاني فيشرح التدابير المرنة التي ستختص الدول النامية والأقل نمواً بتنفيذها والآجال الزمنية المحددة لها، بالإضافة إلى أحكام تربط هذه الالتزامات بالمساعدة الفنية لهذه الدول، وهو ما يطلق عليه بـ "المعاملة الخاصة والتفضيلية"؛ تجدر الإشارة إلى أن هذا القسم متضمن في المواد من 13 إلى 24، يختص القسم الثالث بالجانب المؤسسي، حيث يلزم الدول الأعضاء بإنشاء لجنة تيسير التجارة على مستوى منظمة التجارة العالمية تسند إليها متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى إنشاء لجان وطنية مكونة من الجهات والقطاعات المعنية بتيسير التجارة يعهد إليها التنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، كما يحتوي هذا القسم أيضاً على أحكام تتعلق بالتنفيذ الشامل للاتفاقية.

جدير بالذكر أن المواد 10،8،5 من (الجات 1994) هي الأساس الذي بنيت عليه تدابير اتفاقية تيسير التجارة من خلال تحسين وتوضيح هذه المواد (الجدول 1)، حيث كان من الأسهل والأنسب أن تركز جهود تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية على توضيح أحكام قائمة بالفعل بدلا من محاولة تصميم اتفاقية جديدة من الصفر (ITC, 2013)⁸.

الجدول(1): بنود اتفاقية تيسير التجارة وعلاقتها بتوضيح وتحسين جوانب من المواد 5،8،10 (الجات 1994)

المادة 10 من الجات: نشر وإدارة اللوائح التجارية	
المادة 1 من اتفاقية تيسير التجارة	نشر وإتاحة المعلومات
المادة 2 من اتفاقية تيسير التجارة	المشاورات المسبقة لتطبيق القوانين واللوائح
المادة 3 من اتفاقية تيسير التجارة	الأحكام المسبقة
المادة 4 من اتفاقية تيسير التجارة	إجراءات الطعن و المراجعة
المادة 5 من اتفاقية تيسير التجارة	إجراءات أخرى لتحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية
المادة 8 من الجات: الرسوم والإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير	
المادة 6 من اتفاقية تيسير التجارة	تدابير متعلقة بالإتاوات والرسوم المحصلة عند الاستيراد والتصدير

المادة 7 من اتفاقية تيسير التجارة	الافراج عن البضائع وتخليصها
المادة 8 من اتفاقية تيسير التجارة	التنسيق بين الوكالات الحدودية
المادة 9 من اتفاقية تيسير التجارة	حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت الرقابة الجمركية
المادة 10 من اتفاقية تيسير التجارة	الإجراءات الشكلية المرتبطة بالاستيراد والتصدير والعبور
المادة 5 من الجات: حرية العبور	
المادة 11 من اتفاقية تيسير التجارة	حرية العبور
التزام جديد	
المادة 12 من اتفاقية تيسير التجارة	التعاون الجمركي

Source: McDougall, Robert. 2017. *Evaluating the Implementation Obligations of the Trade Facilitation Agreement in the Context of Existing Multilateral Trade Rules*. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), P 4.

وبالرجوع إلى مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية في المنظمة الذي يشير عادة لفئة من النصوص القانونية في اتفاقيات المنظمة الحالية التي تعطي الدول النامية، من جانب واحد، مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، ومن جانب آخر، تُعطي الدول المتقدمة الحق في معاملة الدول النامية بصورة تفضيلية؛ وعادة ما تُدمج نصوص المعاملة الخاصة والتفضيلية في أربعة فئات:

- 1 فترات طويلة لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات؛
 - 2 التدابير الساعية لزيادة فرص التجارة لهذه الدول؛
 - 3 نصوص تتطلب من كل الأعضاء مراعاة المصالح التجارية للدول النامية؛
 - 4 الدعم المقدم لمساعدة الدول النامية لبناء النية التحتية، ومعالجة النزاعات، وتنفيذ المعايير الفنية.
- وبالإضافة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، تحتوي بعض اتفاقيات المنظمة أيضاً على نصوص خاصة لصالح الدول الأقل نمواً، وتتضمن هذه الشروط الخاصة بالدول الأقل نمواً أطراً زمنية أطول أو إعفاءات (جزئية أو كلية) من الالتزامات؛ وفي سياق المعاملة الخاصة والتفضيلية دائماً، يقر أعضاء المنظمة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة للدول النامية و الأقل نمواً وحاجاتها لتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة.⁹
- كما تمت الإشارة إليه سابقاً فقد نصت اتفاقية تيسير التجارة على الجوانب المؤسسية والتنفيذية التي تضفي مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات من قبل هذه الدول، حيث سمحت بالتنفيذ المرحلي لها على مدار فترات زمنية محددة (الشكل 1)، وسوف يكون بمقدور هذه الدول ربط التزاماتها بالحصول على المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية؛ أي أن كل عضو سيتاح له تحديد الوقت الذي يناسبه وفق رزنامة وضعتها المنظمة لتنفيذ كل بند من الأحكام، كما يمكنه أيضاً تحديد الأحكام التي لن يستطيع تنفيذها إلا عند تلقي المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات.

وبناء عليه، سيكون على كل دولة من هذه الدول تحديد توقيت التزاماتها ودخولها حيز التنفيذ وفقاً للفئات التالية:

- 1 التزامات الفئة A: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي تعتمز تنفيذها عند بدء سريان مفعول الاتفاقية، مع إخطار المنظمة بقائمة لها (أو في غضون عام واحد بعد بدء سريان المفعول في حالة عضو من الدول الأقل نمواً)؛
 - 2 التزامات الفئة B: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي تعتمز تنفيذها بعد فترة انتقالية عقب بدء سريان مفعول الاتفاقية، مع إخطار المنظمة بقائمة لها والفترة الزمنية الانتقالية المزمع بدء التنفيذ بعدها؛
 - 3 التزامات الفئة C: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي سيتم تنفيذها بعد فترة انتقالية عقب بدء سريان الاتفاقية وبعد اكتساب القدرة على التنفيذ من خلال توفير المساعدة والدعم الفني لبناء القدرات مع إخطار المنظمة بقائمة لها.¹⁰
- وبالإضافة إلى مواطن المرونة للدول النامية و الدول الأقل نمواً سالف الذكر، هناك مواطن أخرى تتمثل فيما يلي:

- 1 آلية الإنذار المبكر: حيث يمكن للعضو طلب تمديد الفترة الزمنية من لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة إذا واجهه صعوبات في الشكل (1): إخطار البلدان النامية والأقل نمواً بجميع فئات الأحكام



Source: WTO, Easing the flow of goods across borders Trade Facilitation, 2014.

https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf

تنفيذ حكم من أحكام الفئتين B و C بحلول تاريخ إخطاره، وسيكون التمديد تلقائياً إذا كان الوقت المطلوب للتمديد لا يتجاوز 3 سنوات.

2 فريق الخبراء: إذا لم يتم منح التمديد المطلوب ولم يكن لدى العضو القدرة على التنفيذ، فإن لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة ستشقي فريق خبراء لبحث القضية تتوج بتقديم توصية.

3 المناقلة بين الفئات: يمكن للأعضاء نقل الأحكام بين الفئتين B و C بشروط محددة وسهلة.

4 فترة السماح: أعطت الاتفاقية فترات سماح للدول النامية والأقل نمواً، بحيث لا ترفع عليها قضايا أمام هيئة تسوية المنازعات خلال فترة السماح وفقاً لكل صنف، ولمدة سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ للصنف A بالإضافة إلى ستة سنوات للصنف B وثمانية سنوات بالنسبة للأقل نمواً.¹¹

5 أفردت الاتفاقية بنوداً حول بناء القدرات الذاتية من خلال الدول المانحة سواء كان ذلك ثنائياً أو من خلال منظمات دولية مع إخطار لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة.

بشكل عام ترسي اتفاقية تيسير التجارة إطاراً جديداً غير معهود لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية يتجلى في ما يلي:

1 لأول مرة في تاريخ الاتفاقيات المتعددة الأطراف تمنح الدول النامية والأقل نمواً، الحق في جدولة الالتزامات المستحقة عليها وفقاً لمستواها التنموي ومقدرتها على تنفيذ هذه الالتزامات بالإضافة إلى اشتراط توفير المساعدات الفنية للدول النامية وتأهيلها لرفع قدراتها الذاتية قبل تنفيذ الالتزامات؛ فللمادة 13 من الاتفاقية، تقرر على أن "مدى وتوقيت التنفيذ" من جانب البلدان النامية والأقل نمواً "يرتبط بقدراتها التنفيذية" وحيث تفتقر أي دولة نامية أو أقل نمواً إلى القدرة على التنفيذ، "لن تكون هناك حاجة إلى القيام بذلك حتى يتم تحقيق القدرة على التنفيذ.

2 قد تتلقى البلدان النامية والأقل نمواً التي تعاني من صعوبات في الامتثال للمواعيد النهائية للإخطار، مساعدة أو تمديدًا للمواعيد النهائية للإخطار، حتى إذا كانوا يواجهون صعوبات في تنفيذ حكم ما، فقد يتلقون تمديدًا لمواعيد التنفيذ تلك.

3 يسمح للبلدان النامية والأقل نمواً بتعديل الأحكام الخاصة بالفئة، مما يؤدي إلى تغيير طبيعة التزامات الإخطار والتنفيذ.

4 في الحالات التي لم يتم فيها منح تمديد وما زالوا يعانون من صعوبات، يمكن تعيين فريق خبراء لتقييم وتقديم توصيات للتصدي للصعوبات.

5 لقد كانت تدابير المرونة تمنح في الممارسات السابقة بالتساوي وعلى أساس ارتباط كل بلد بالفئة التي ينتمي إليها (دول نامية أو أقل نمواً)، بمعنى معاملة واحدة وعلى أساس فئوي؛ تغير هذا المعطى في اتفاقية تيسير التجارة فأصبح التعامل على أساس فردي، أي معاملة كل بلد على حدة، وبذلك ابتعدت الاتفاقية على النهج القديم المتمثل في تصميم مقارنة واحدة تساوي بين الجميع على أساس فئوي.

6 في حين أن اتفاقية تيسير التجارة تخضع بشكل عام للتسوية الرسمية للنزاعات، غير أن العديد من الأحكام تعفي التدابير من اللجوء إلى تسوية المنازعات في ظروف معينة، فموجب المادة 18 المحددة لتشكّل فريق خبراء، لا يخضع العضو الذي يطلب المراجعة لتسوية المنازعات للالتزامات الخاضعة للمراجعة لفترات زمنية محددة، والتي تختلف بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، كما تنص المادة 20 على فترات سماح لا يخضع خلالها تنفيذ أي تدبير من تدابير اتفاقية تيسير التجارة لتسوية المنازعات.

حري بنا أن نقول في الأخير؛ أن المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تعطي الدول النامية والأقل نمواً مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، والتي تركز أساساً على منح فترات سماح لتنفيذ الالتزامات، وتقديم الدعم المادي والفني لمساعدة هذه الدول للوفاء بالتزاماتها، شكلت نجماً متبعاً في معظم اتفاقيات المنظمة؛ غير أن اتفاقية تيسير التجارة تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقه للدول النامية والأقل نمواً مما يعد خروجاً كبيراً عن الممارسة التقليدية للمنظمة في هذا الشأن.

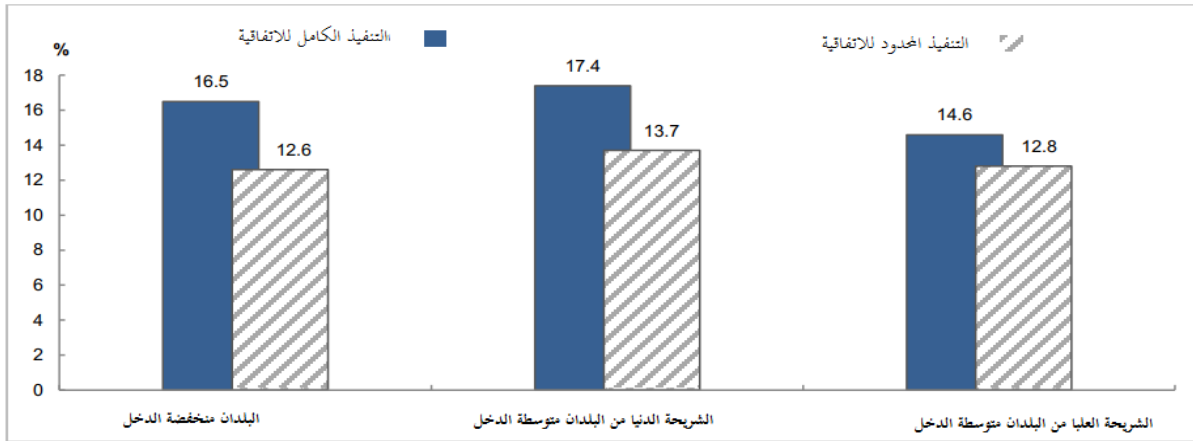
IV - الانعكاسات المحتملة لاتفاقية تيسير التجارة على اقتصاديات الدول النامية والأقل نمواً:

IV-1 الانعكاسات المحتملة على تكاليف التجارة:

بحسب دراسة (Hillberry and Zhang, 2015)¹² التي استخدمت مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تأثير التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية تيسير التجارة في الزمن المستغرق للاستيراد والتصدير في كل بلد، فوجدت أن التنفيذ الكامل له القدرة على تقليل زمن الاستيراد بأكثر من يوم ونصف (تخفيض بنسبة 47%) وزمن التصدير لمدة يومين تقريباً (تخفيض بنسبة 91%) لأعضاء منظمة التجارة العالمية؛ أما دراسة (Moisé and Sorescu, 2013)¹³ التي استخدمت هي الأخرى مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، توصلت إلى أن تخفيض التكلفة التجارية المقدره في جميع أنحاء العالم من التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاقية يتراوح من 9.6% إلى 23.1% مع متوسط التخفيض يساوي 14.5%؛ فإذا علمنا أن القيمة التقديرية لتكاليف التجارة في البلدان النامية تبلغ 219% وفي البلدان مرتفعة الدخل 134%، فإن أقل تقدير للتخفيض المقدر بنسبة 9.6%، يعادل خفض القيمة المعادلة لتكاليف التجارة في البلدان النامية بنسبة 21% (من 219% إلى 198%) وبنسبة 13% في البلدان مرتفعة الدخل (من 134%

% إلى 121%)؛ والمثير للانتباه أن الدراسة توصلت أيضا أنه حتى مع أصغر تقدير لخفض تكلفة التجارة المقدر بـ 9.6% فإن التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاقية سيكون له تأثير أكبر في تدنية تكاليف التجارة من تخفيض جميع التعريفات الجمركية إلى 0%؛ في حين تتوقع دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, 2015)¹⁴ أن يؤدي تطبيق الاتفاقية (الشكل 2) بالكامل إلى خفض تكاليف التجارة العالمية بنسبة 16.5% من إجمالي التكاليف للبلدان منخفضة الدخل، و 17.4% بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى و 14.6% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى؛ أما إذا كان التنفيذ جزئيا، فإن التخفيض المحتمل يصل إلى 12.6% بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، و 13.7% للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و 12.8% للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

الشكل (2): إجمالي التخفيضات المحتملة تكاليف التجارة حسب مجموعات الدخل لسيناريوهات تنفيذ الاتفاقية



Source: OECD (2015), "OECD Trade Facilitation Indicators: An overview of available tools"
<https://pdfs.semanticscholar.org/5c86/c37778a36ff1608b5e8592d8168b02d1038e.pdf>

IV - 2- الانعكاسات المحتملة على تدفقات التجارة والنتائج المحلي الإجمالي

إن م كاسب التجارة العالمية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي الناتجة عن تدابير تيسير التجارة واسعة نسبياً، حيث يتراوح من أقل من 100 مليار دولار أمريكي (Hufbauer et al., 2010)¹⁵ إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي (Schott and Hufbauer, 2013)¹⁶؛ وهذا التباين نشأ إلى حد كبير من طبيعة سيناريوهات تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة؛ في هذا المضمون تشير دراسة أعدتها معهد بيترسون (Hufbauer and Schott, 2013)¹⁸ إلى أن تنفيذ الاتفاقية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تتجاوز تريليون دولار أمريكي في التجارة العالمية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي؛ ووفقاً لما توصلت إليه الدراسة فإن الزيادة في إجمالي صادرات البضائع ستفيد البلدان النامية في الغالب، مع زيادة تقدر بـ 9.9% في تجارتها، و 4.5% بالنسبة للبلدان المتقدمة؛ تتوافق هذه النتائج مع تقديرات منظمة التجارة العالمية التي تظهر أن مكاسب التصدير المحتمل جنيهاً من تنفيذ أحكام الاتفاقية يمكن أن تصل إلى 750 مليار دولار أمريكي، وربما حتى إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي سنوياً، اعتماداً على الإطار الزمني للتنفيذ والتغطية، ومن المتوقع أن تزداد صادرات البلدان النامية بمبلغ 730 مليار دولار أمريكي في السنة (WTO, 2015)¹⁹. يقدم الجدول (2) ملخصاً لتقدير التأثير في الصادرات وإجمالي الناتج المحلي العالمي لتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة باستخدام نموذج الجاذبية ونموذج التوازن العام الحسابي الديناميكي.

الجدول (2): تقدير الآثار في الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي لتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة

مدى القيم	وحدات	نموذج الجاذبية
3,565	1,133	مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية
		صادرات

نموذج التوازن العام الحسابي الديناميكي		النسبة المئوية للتغير	
28.7	9.1		
1,045	750	مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (2007)	
2.73	2.06	إضافة إلى متوسط معدل النمو السنوي 2015-2030	
555	345	مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (2007)	
0.54	0.34	إضافة إلى متوسط معدل النمو السنوي 2015-2030	

Source: WTO, Speeding up trade benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, World Trade Report, 2015, P 82.

https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report15_e.pdf

IV-3 الانعكاسات المحتملة على تنوع الصادرات

بحث دراسة (Dennis and Shepherd, 2011)²⁰ تأثير مختلف مؤشرات "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادرة عن مجموعة البنك الدولي في عدد المنتجات التي تصدرها البلدان النامية وتستوردها من الاتحاد الأوروبي، وجدت أن ضعف تيسير التجارة له تأثير سلبي على تنوع صادرات البلدان النامية؛ أما دراسة (Feenstra and Ma, 2014)²¹ فبيّنت تيسير التجارة بكفاءة الميناء وقدرت تأثيرها في تنوع الصادرات، وأظهرت الآثار الإيجابية والهامة لكفاءة الميناء في تنوع الصادرات. يميز (Persson, 2013)²² بين آثار التيسير (المقاسة باستخدام عدد الأيام اللازمة للتصدير، من مؤشرات "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادرة عن مجموعة البنك الدولي) بين المنتجات المتجانسة والمتمايزة، حيث وجد أن تيسير التجارة له تأثير أعلى في المنتجات المتمايزة، ويؤدي خفض تكاليف معاملات التصدير بنسبة 1% إلى زيادة عدد المنتجات المتمايزة بنسبة 0.7% وبنسبة 0.4% بالنسبة للمنتجات المتجانسة. تقدر دراسة (Beverelli, Neumueller and The, 2015)²³ أنه مع إصلاح تيسير التجارة، يمكن أن تشهد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (و أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) زيادة تصل إلى 15.7% و (12.2%) في عدد المنتجات المصدرة حسب الوجهة وإلى ما يصل إلى 34.9% و (26.9%) في عدد وجهات التصدير حسب المنتج على التوالي.

IV-4 الانعكاسات المحتملة على انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير

وجدت دراسة (Li and Wilson, 2009)²⁴ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الآسيوية (المحددة في الدراسة على أنها شركات بما أقل من 100 موظف) تستفيد بشكل رئيسي من التحسينات في الجزء "الناعم" من تيسير التجارة المتمثل بسياسة أكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها؛ في حين أن الشركات الكبرى تستفيد أكثر من التحسينات في الجزء "الصلب" من تيسير التجارة المتمثل في البنية التحتية للنقل وتكنولوجيا المعلومات. تميز دراسة أخرى أجراها (Hoekman and Shepherd, 2013)²⁵ عن أربعة أنواع من الشركات: الصغرى (أقل من 10 موظفين)، الصغيرة (بين 10 و 50 موظفًا)، المتوسطة (بين 50 و 250 موظفًا)، والكبرى (أكبر من 250 موظفًا)؛ ووجدت هذه الدراسة أن الشركات من جميع الأحجام تستفيد من انخفاض متوسط الزمن المستغرق للتصدير. يجادل البعض بأن الإجراءات التجارية والجمركية المرهقة تعتبر عقبات رئيسية أمام مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير بخلاف الشركات الكبيرة وخاصة الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر هذه العقبات أقل أهمية، والسبب أنها تحوز على إمكانيات تجعلها تتعامل بشكل أفضل مع هذه الهيئات المعقدة؛ فعلى سبيل المثال وجد (Fontagné, Orefice and Piermartini, 2016)²⁶ أن توافر المعلومات بشكل أفضل وتعزيز إجراءات الحكم والاستئناف يفيد شركات التصدير الصغيرة أكثر نسبيًا من الشركات الكبيرة المصدرة ما يدعم هذا الطرح أيضا هو ما يوضحه الجدول (3) الذي يظهر أن النسبة الأكبر من الردود التي أجابت بالإيجاب في إحدى الدراسات، حول هل قوانين الجمارك والتجارة تمثل عقبات رئيسية أمام التجارة هي في الواقع شركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

الجدول (3): تقييم اللوائح الجمركية والتجارية كعقبات أمام التجارة حسب حجم الشركة المصدرة

نوع الشركة	نسبة الردود
شركة كبيرة (+100)	16.9
شركة متوسطة الحجم (20-99)	18.4
شركة صغيرة (5-20)	19.4

ملحوظة: تشير الأرقام إلى النسبة المئوية للشركات التي ردت بأن اللوائح الجمركية والتجارية تشكل عقبة رئيسية أو شديدة للغاية أمام التجارة

Source: WTO, Speeding up trade benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, World Trade Report, 2015, P 91.

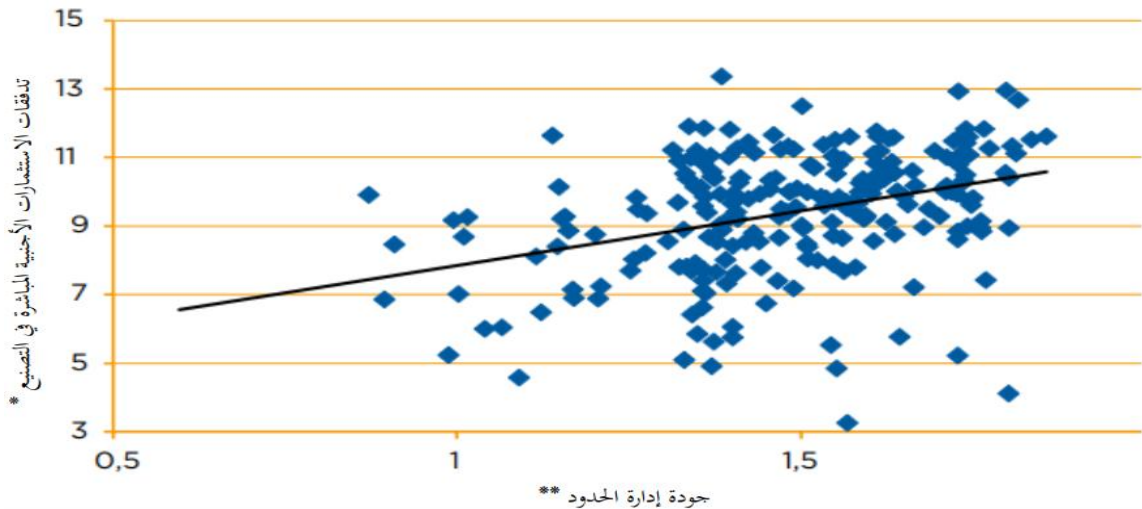
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report15_e.pdf

IV- 5- الانعكاسات المحتملة على الاستثمار الأجنبي المباشر

بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتدفق إلى البلدان النامية والأقل نموا هو في الغالب استثمار رأسي (وهو استثمار لا يستهدف السوق المحلي ولا إحلال الواردات بقدر ما يستهدف التصدير)، فإنه يتوقع وجود علاقة إيجابية بين تدابير تيسير التجارة وهذا النوع من الاستثمار، وتفسير ذلك أن الاستثمار الرأسي والتجارة هما نشاطان متكاملان، فبقدر ما يزيد تيسير التجارة من تدفقات التجارة، فإنه سيزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أيضا (Persson, 2012)²⁷؛ بالمقابل هناك أدلة تجريبية تشير إلى أن البلدان التي لديها إجراءات تجارية أكثر فاعلية (بمعنى وجود قدر معتبر من تدابير تيسير التجارة) تحصل على قدر أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر مع تأثير أصغر في البلدان الكبيرة اقتصاديًا (Olofsdotter and Persson, 2013)²⁸؛ تفسير ذلك هو أن الاقتصادات الكبيرة تجذب المزيد من الاستثمارات الساعية إلى السوق (الاستثمار الأفقي) والتي بدورها من المتوقع أن تكون أقل حساسية لإجراءات التجارة.

ولإلقاء الضوء أكثر على مسألة ما إذا كان تيسير التجارة يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، وما إذا كان هذا التأثير يعتمد على حجم الاقتصاد المستقبل لهذا الاستثمار، أكدت نتائج دراسات قياسية، أن العلاقة بين تيسير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر مشروطة بحجم الاقتصاد، حيث أن الحجم الكبير للسوق يدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الهروب من تكاليف التجارة الإضافية بسبب ضعف تدابير تيسير التجارة، واللجوء للاستثمار المباشر في بلد ما للوصول إلى هذه الأسواق؛ بمعنى آخر، قد تجذب الأسواق الكبيرة المزيد من الاستثمارات الأجنبية إذا كان الافتقار إلى تيسير التجارة بمثابة عائق أمام التجارة؛ غير أنه بالمقابل، من المتوقع أن يؤدي عدم كفاية تدابير تيسير التجارة إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الصغرى، ذلك لأن أسواقها المحلية ليست كبيرة بما يكفي لتخفيض التكلفة الإضافية بسبب عدم كفاية تيسير التجارة.²⁹

الشكل (3): العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجودة إدارة الحدود



* اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل مليار نسمة

** اللوغاريتم الطبيعي لقيمة مؤشر تمكين التجارة (إدارة الحدود)

Source: Global Alliance for Trade Facilitation, Can trade facilitation drive manufacturing FDI?, April 2017, P 10.
<https://www.tradefacilitation.org/content/uploads/2018/02/8-can-trade-facilitation-drive-manufacturing-fdi.pdf>

يوضح الشكل (3) العلاقة بين المؤشر الفرعي لإدارة الحدود لمؤشر تمكين التجارة التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي والنفقات الرأسمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية (لكل مليون نسمة) بين عامي 2013 و 2015 لعدد من الاقتصادات النامية والناشئة. يبين الشكل أن تحسين بيئة تيسير التجارة بنسبة 1% وفقاً لمؤشر تمكين التجارة الفرعي لإدارة الحدود يزيد بنسبة قدرها 3.2% في الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع (Global Alliance for Trade Facilitation, 2017).³⁰

IV- 6- الانعكاسات المحتملة على تحصيل الإيرادات الجمركية

لا تزال الإيرادات التي تجمعها الجمارك و الوكالات الحدودية المرتبطة بها مصدراً هاماً للدخل الحكومي في البلدان النامية والأقل نمواً؛ فحسب مسح أجرته منظمة الجمارك العالمية يتعلق بـ 34 اقتصاداً من البلدان الأقل نمواً (WCO, 2014)³¹، لا يزال إجمالي الرسوم والضرائب المحصلة على الحدود يمثل 45% من عائدات الضرائب الحكومية؛ 19% منها هي رسوم جمركية.

في الواقع، قد يكون تعزيز الإيرادات الجمركية أحد الدوافع الرئيسية لتيسير التجارة، فوفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Moisé and Sorescu, 2013)³² فإن الإجراءات الحدودية غير الفعالة قد تقلص الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية بنسبة تصل إلى 5% بسبب العائدات المهدرة؛ لهذا الغرض هدفت مبادئ "التحديث الفعال لإدارة الجمارك" التي تروج لها منظمة الجمارك العالمية إلى تعزيز الامتثال الطوعي وتخفيض تكاليف المعاملات وزيادة الإيرادات (Zaki, 2014)³⁴؛ (Yasui, 2010)³³، في هذا الإطار، تؤكد هذه المنظمة (WCO, 2014)³⁵ أن اتفاقية تيسير التجارة يمكن أن تحسن من تحصيل الإيرادات الجمركية بثلاث طرق مختلفة: زيادة التدفقات التجارية، تحسين امتثال التجار للقوانين واللوائح، والمساعدة في استرداد الإيرادات المهدرة بسبب الاحتيال الجمركي.

فيما يتعلق بالطريقة الأخيرة، ينبغي أن يؤدي تيسير التجارة إلى تحسين إيرادات الضرائب التجارية من خلال الكشف بشكل أفضل عن هذا الاحتيال الذي قد يتخذ أشكالاً عديدة، بما في ذلك سوء تقدير الفواتير، عدم تقديم التصريحات الصحيحة، التصنيف الاختياري الخاطئ والغش في العبور ووثائق بلد المنشأ؛ وبغض النظر عن شكله، يمكن أن يكون للاحتيال الجمركي عواقب اقتصادية وخيمة على الاقتصادات النامية خاصة عندما تعتمد الإيرادات الحكومية على الضرائب الحدودية بشكل مفرط، في هذا الإطار، قدرت دراسة (Kar and Spanjers, 2014)³⁶ الخسائر الضريبية السنوية المحتملة للجمارك بسبب سوء تقدير الفواتير وحدها بما يتراوح بين 7% و 13% من الإيرادات الحكومية في خمسة اقتصادات (غانا وكينيا وموزمبيق وتنزانيا وأوغندا). يمكن أن تساهم عملية "التدقيق ما بعد التخليص" على وجه الخصوص في تقليل التهرب من دفع الرسوم والضرائب؛ على سبيل المثال، بعد إنشاء هذه العملية تمكنت جمارك تايبيه الصينية (تايوان) من استرداد أكثر من 26 مليون دولار أمريكي من العائدات في شكل رسوم وغرامات مهدرة في السنة المالية 2010-2011 لوحدها فقط؛ أي 10 أضعاف تكلفة تنفيذ هذه العملية.³⁷

بالمجمل يمكن أن نقول أن الدراسات التجريبية وثقت بصورة شبه مجمع عليها على أن تدابير تيسير التجارة التي تضطلع بها اتفاقية تيسير التجارة لها انعكاسات إيجابية على اقتصادات الدول النامية والأقل نمواً تظهر بصورة واضحة من خلال خفض تكاليفها التجارية وزيادة تدفقات صادراتها وتنوعها وزيادة نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وأن صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنتشر بكثرة في هذه الدول تميل إلى أن تكون أكثر استجابة لهذه التدابير، وأن الاقتصادات الصغيرة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بفعل هذه التدابير أيضاً؛ وأخيراً تساعد إصلاحات تيسير التجارة على زيادة الإيرادات الحكومية وتقليل الاحتيال الجمركي، وهذا أمر مهم في تلك البلدان حيث تمثل إيرادات الجمارك نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية.

IV- الخاتمة:

حاولت هذه الورقة البحث في إمكانية وجود مقارنة جديدة ومختلفة تحملها اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في طريقة تعاملها مع الدول النامية والأقل نموا الأعضاء في المنظمة ، وكذا تقييم الانعكاسات المحتملة المترتبة عن هذه الاتفاقية في اقتصادات هذه الدول؛ وقد توصلت الدراسة إلى نتيجتين رئيسيتين:

أولاً: إن اتفاقية تيسير التجارة تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقه للدول النامية والأقل نموا مما يعد خروجاً كبيراً عن الممارسة التقليدية للمنظمة في هذا الشأن؛

ثانياً: إن تدابير تيسير التجارة التي تظلم بها الاتفاقية لها انعكاسات إيجابية على اقتصادات هذه الدول.

إن التوصيات التي تقترحها الدراسة هي كما يلي:

① إجراء بحوث تجريبية تختبر مساهمة هذه الاتفاقية في اقتصادات هذه الدول بعد سريان مفعول هذه الاتفاقية؛ لأن اللافت للانتباه هو أن الدراسات التي اعتمدنا عليها - وهي كل ما استطعنا الوصول إليه - في تقييمنا للآثار التي ستلحق باقتصادات الدول النامية أنجزت قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وهذا ما قد يقلل من وجهة بعض النتائج التي توصلت إليها؛

② تضمين تكلفة تنفيذ التزامات الاتفاقية في النماذج القياسية؛ الأمر الذي غفلت عنها أغلب الدراسات متحججة بصعوبة تقدير هذه التكاليف، غير أن هذا قد يضيء مبالغة في تقدير المكاسب المتوقعة من تنفيذ تدابير تيسير التجارة.

③ زيادة البحث والتحليل فيما يتعلق بالإجراءات الجديدة التي نختص ببند المعاملة الخاصة والتفضيلية التي أقرتها الاتفاقية الجديدة؛ للاستناد عليها في بناء رؤى وتصورات جديدة يسترشد بها صناع القرار في دواليب المنظمة يساهمون بها في التخفيف من حدة الامتعاض الذي لا تخفيه الدول النامية والأقل نموا لشعورهم بأن النظام التجاري متعدد الأطراف يجابي الكبار على حساب الصغار. وفي الختام نود أن نشير إلى أن اتفاقية تيسير التجارة التي تعتبر أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف في تاريخ منظمة التجارة العالمية أنقذت سمعة هذه المنظمة، ونجحت في تكسير الجمود الذي ظل يجيم على جولة الدوحة، قد تشكل فرصة سانحة لضخ دماء جديدة في النظام التجاري متعدد الأطراف.

- الإحالات والمراجع :

1 UNCTAD, (2016), "Trade facilitation and development Driving trade competitiveness, border agency effectiveness and strengthened governance" Published by UNCTAD, Geneva, P5.

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditlib2016d1_en.pdf (Visited 02/07/2019)

2 S. Creskoff, (2008) 'Trade Facilitation: An Often Overlooked Engine of Trade Expansion', 3 *Global Trade and Customs Journal* 1, at 4.

3 Djankov, C. Freund, and C. S. Pham, 'Trading on Time', 92 *The Review of Economics and Statistics* (2010) 166, at 166

4 WTO, *World Trade Report 2015, Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement*, Geneva, 2015, p 36

https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr15-2a_e.pdf

5 Persson, M, *Trade Facilitation and the Extensive Margin*, *The Journal of International Trade & Economic Development*, 2013, Vol. 22, No. 5, p 66

6 Zaki, C, "An Empirical Assessment of the Trade Facilitation Initiative: Econometric Evidence and Global Economic Effects" *World Trade Review*, Volume 13, ssue 01, January 2014, p104

: http://journals.cambridge.org/abstract_S1474745613000256 pdf (20/03/2018)

⁷ مركز التجارة الدولية ، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية: دليل أعمال للدول النامية، جنيف، سويسرا، 2013، ص. 1.

⁸ International Trade Centre (ITC), *WTO Trade Facilitation Agreement: A Business Guide for Developing Countries*, Geneva: ITC, 2013, P 6..

⁹ <http://itfig.unece.org/AR/contents/sdt.htm>

¹⁰ مركز التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

¹¹

<https://bangladeshtradeportal.gov.bd/kcfinder/upload/files/Special%20and%20Differential%20Treatment%20under%20Trade%20Facilitation%20for%20LDCs.pdf>

¹² Hillberry, R. and Zhang, X. (2015), "Policy and Performance in Customs: Evaluating the Trade Facilitation Agreement", Washington DC: World Bank, Policy Research Paper 7211

¹³ Moïsé, E. and Sorescu, S. (2013), "Trade Facilitation Indicators: the Potential Impact of Trade Facilitation on Developing Countries'

Trade", Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Trade Policy Papers No. 144.

¹⁴ Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015), "Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement: The Potential Impact on Trade Costs", Paris: OECD, Policy Brief.

¹⁵ Hufbauer, G. C., Schott, J. J., Adler, M., Brunel, C. and Foong, W. (2010), "Figuring Out the Doha Round", Washington DC:

Peterson Institute for International Economics, Policy Analyses in International Economics 91

¹⁶ Hufbauer, G. C. and Schott, J. J. (2013), *Payoff From the World Trade Agenda 2013*, Washington DC: Peterson Institute for

International Economics Report to the ICC Research Foundation

¹⁷ World Trade Organization (WTO) (2015a), *World Trade Report 2015 – Speeding up trade: Benefits and Challenges of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement*, Geneva: WTO.

¹⁸ Hufbauer, G. and Schott, J. (2013), "Payoff From the World Trade Agenda 2013: Report to the ICC Research Foundation", Washington DC: Peterson Institute for International Economics.

¹⁹ World Trade Organization (WTO) (2015a), *World Trade Report 2015 – Speeding up trade: Benefits and Challenges of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement*, Geneva: WTO.

²⁰ Dennis, A. and Shepherd, B. (2011), "Trade Facilitation and Export Diversification", *The World Economy* 34(1): 101-122

²¹ Feenstra, R. C. and Ma, H. (2014), "Trade Facilitation and the Extensive Margin of Exports", *Japanese Economic Review* 65(2):

158-177

²² Persson, M. (2013), "Trade Facilitation and the Extensive Margin", *The Journal of International Trade & Economic Development* 22(5): 658-693.

²³ Beverelli, C., Neumueller, S. and Teh, R. (2015), "Export Diversification Effects of the WTO Trade Facilitation Agreement", *World Development*, Vol. 76(C): 293-310

²⁴ Li, Y. and Wilson, J. S. (2009), "Trade Facilitation and Expanding the Benefits of Trade: Evidence From Firm Level Data", Bangkok: Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Working Paper Series No. 71

²⁵ Hoekman, B. and Shepherd, B. (2013), "Who Profits From Trade Facilitation Initiatives?", San Domenico di Fiesole: European

University Institute (EUI), Working Paper RSCAS 2013/49

²⁶ Fontagné, L., Orefice, G. and Piermartini, R. (2016), "Making (Small) Firms Happy: The Heterogeneous Effect of Trade Facilitation", CEPII, Working Paper 2016-08.

²⁷ Persson, M. (2012), "From Trade Preferences to Trade Facilitation: Taking Stock of the Issues", *Economics: The OpenAccess, Open-Assessment E-Journal* 6(2012-17): 1-33

²⁸ Olofsdotter, K. and Persson, M. (2013), "Trade Facilitation and Foreign Direct Investment", unpublished. Retrieved from: [http://](http://www.etsg.org/ETSG2013/Papers/392.pdf)

www.etsg.org/ETSG2013/Papers/392.pdf.

²⁹ WTO, *Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement*, *WORLD TRADE REPORT 2015*, PP: 94-95.

³⁰ Global Alliance for Trade Facilitation, *CAN TRADE FACILITATION DRIVE MANUFACTURING FDI?*, April 2017, P 10.

<https://www.tradefacilitation.org/content/uploads/2018/02/8-can-trade-facilitation-drive-manufacturing-fdi.pdf>

³¹ World Customs Organization (WCO) Revenue Conference (2014), "A Background Paper for a Panel Discussion: Revenue and WTO Agreement on Trade Facilitation", Brussels: World Customs Organization (WCO), Session 4

³² Moïsé, E. and Sorescu, S. (2013), "Trade Facilitation Indicators: the Potential Impact of Trade Facilitation on Developing Countries' Trade", Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Trade Policy Papers No. 144.

33 Yasui, T. (2010), "Benefits of the Revised Kyoto Convention", Brussels: World Customs Organization (WCO), Research Paper No. 6.

34 Zaki, C. (2014), "An Empirical Assessment of the Trade Facilitation Initiative: Econometric Evidence and Global Economic Effects", *World Trade Review* 13(01): 103-130.

35 World Customs Organization (WCO) Revenue Conference (2014), "A Background Paper for a Panel Discussion: Revenue and WTO

36 Kar, D. and Spanjers, J. (2014), *Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2003-2012*, Washington DC: Global Financial Integrity

³⁷"تدقيق ما بعد التخليص" ، ورقة مقدمة من إقليم الجمارك في تايوان وبنجهو وكينمن وماتسو في ندوة منظمة التجارة العالمية المنعقدة في يوليو 2012 حول تيسير التجارة. متاح على

https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/case_studies_e/pca_tpkm_e.doc